الاقتصاد غير الرسمي: الأسباب، الآثار، والحلول المقترحة

The Informal Economy: Causes, Effects, and Suggested Solutions

د/محمد دمان ذبيح

كلية الشريعة والاقتصاد –جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة–،

Demmene404@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/04 تاريخ القبول: 2020/07/10 تاريخ النشر: 2020/08/15

ملخص:

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر البالغة التعقيد، وهي في تزايد مستمر وبدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، بحيث لا يوجد اقتصاد يخلو من هذا النوع من النشاطات غير القانونية، والتي لا تدخل ضمن القنوات والتقديرات الرسمية للدخل القومي، مما يؤدي إلى تشويه الأرقام والإحصاءات الحقيقية، وبالتالي الخطأ في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة، وهو الأمر الذي جعل معظم دول العالم تعمل على دراسة هذه الظاهرة من كل جوانبها، مع البحث عن الحلول المناسبة لمواجهتها سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه المقالة للتعريف بالاقتصاد غير الرسمي، وما يتعلق به من نشأة وخصائص، مع بيان أهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره، والآثار المترتبة عنه، هذا إلى جانب اقتراح جملة من الحلول التي من شأنها أن تضع حدا لهذه الظاهرة، أو على الأقل التخفيف منها.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، نشاطات غير رسمية، الدخل القومي، السياسة الاقتصادية، الضرائب.

تصنيفات JEL: E02،A10

Abstract:

The informal economy is a complex phenomenon, and it is constantly increasing in different ways from one country to another, so that there is no economy that is free from this kind of illegal transactions ,which are not included in the official channels and estimates of national income, which leads to distortion of numbers and statistics and therefore the mistake in making the right economic decisions. This is why a lot of countries are joining efforts together so as to get rid of this kind of malpractice, while

searching for appropriate solutions to confront them, whether in the short or long term.
From this standpoint, this article came to define the informal economy, its genesis and characteristics, with an explanation of the most important reasons that led to its emergence, and its implications, this is in addition to proposing a number of solutions that would put an end to this phenomenon, or at least mitigate them.
Keywords: informal economy, informal activities, national income, economic policy, taxes.
JEL Classification Codes: A10. E02

1. المقدمة

تعاني الكثير من دول العالم على اختلاف ايديولوجياتها ومستوياتها الاقتصادية من ظاهرة تعد من أخطر الظواهر على الإطلاق وهي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسمياتها فعلى سبيل المثال لا الحصر: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المنظم، اقتصاد الظل...إلخ احتلت أهمية كبيرة في العقود الأخيرة من طرف الباحثين في مجالاتهم المختلفة، وكذا من طرف معظم الدول والمنظمات الدولية المهتمة بهذا الشأن الاقتصادي الهام.

ولا شك أن هذا الاهتمام يرجع إلى مختلف الآثار السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة، كارتفاع معدلات البطالة وانشار الفساد والجرائم بمختلف أنواعها وتدني مستوى المعيشة، مما جعل من هذه الظاهرة تمثل تحديا كبيرا يواجه معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في:

- أنها تتناول موضوعا من أهم المواضيع ذات الاهتمام الدولي الواسع.
- أنها تعمل على التعريف بالاقتصاد غير الرسمي، وما يندرج تحته من خصائص وأسباب وآثار.
- أنها تقدم أهم الوسائل والحلول المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

إشكالية الدراسة

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع والمحاور المطروحة على مستوى الساحة الدولية، خاصة في ظل تزايد وتنامي حجم هذه الظاهرة الخطيرة، وهو ما يستوجب البحث عن الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الظاهرة، هذا إلى جانب الوقوف على آثارها المختلفة، مع إبراز أهم الوسائل والحلول للحد من هذه الظاهرة أو التقليل منها.

وانطلاقا مما سبق ستحاول هذه المقالة المتواضعة الإجابة عن السؤال التالي:

ماهي أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي؟ وماهي الآثار المترتبة عنه؟ وما هي الحلول المقترحة للقضاء عليه أو التخفيف من حدته؟

فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية السابقة يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى : لاقتصاد غير الرسمي العديد من الأسباب المتداخلة والمتشابكة التي أدت إلى نموه وانتشاره بشكل واسع و سريع.

-الفرضية الثانية: تترتب عن الاقتصاد غير الرسمي جملة من الآثار السلبية وبعض الآثار الإيجابية.

-الفرضية الثالثة : هناك العديد من الإجراءات والحلول المقترحة الكفيلة بعلاج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وما يتعلق بها من نشأة وخصائص.
- بيان أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء وانتشار هذه الظاهرة.
- تسليط الضوء على أهم الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة.
- معرفة أهم الوسائل والحلول المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة.
- توعية المجتمع بكل مؤسساته بخطورة هذه الظاهرة.

منهج الدراسة

لا شك أن طبيعة الدراسة تتطلب منا اعتماد المناهج التالية:

أ–المنهج الوصفي: وذلك من خلال التعريف بالاقتصاد غير الرسمي وأبعاده المختلفة.

ب–المنهج التحليلي: وذلك لأجل تحليل الأسباب التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي، والآثار التي يخلفها هذا الأخير.

ج–المنهج التاريخي: والذي تم الاعتماد عليه لبيان الجذور التاريخية للاقتصاد غير الرسمي.

لذا وسعيا لتحقيق الانسجام بين إشكالية الموضوع وعنوانه وأهدافه تم تقسم هذه المقالة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الاقتصاد غير الرسمي: نشأته، مفهومه، وخصائصه

المحور الثاني: الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه، وآثاره

المحور الثالث: الحلول المقترحة للحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

2. الاقتصاد غير الرسمي: نشأته، مفهومه، وخصائصه

بداية سنتعرف على الاقتصاد غير الرسمي ونشأته، مع بيان أهم الخصائص التي يتميز بها، وذلك كما يلي:

1.2 نشأة الاقتصاد غير الرسمي

ازداد الحوار حول الاقتصاد غير الرسمي منذ بداية اكتشاف المفهوم في بداية السبعينيات في إفريقيا ،حيث ابتكر عالم الإنسانيات "**كيث هارت**"(**Keith Hart**) مفهوما جديدا هو اللارسمية ،جذب اهتمام الدارسين له ،حيث قام بطرح ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا، والذي انعقد عام 1971،بحيث اعتمد على العمل الميداني الذي قام به في عشوائيات مدينة آكرا عاصمة غانا ،حيث ناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول أنهم: "ليسوا عاطلين عن العمل"، حيث أنهم غالبا ما كانوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة، كما لم يتم تنظيم الأجور بطريقة قانونية ،بالإضافة إلى أنها قد كانت مخفية عن التنظيم الإداري.

ومن خلال مقاله الذي نشره سنة 1973 في مجلة دراسات إفريقيا الحديثةَ **(The journal of modern African studies)** ، التي تصدرها جامعة كامبردج بعنوان مزايا الدخل غير الرسمي والعمالة الحضرية في غانا **(Informal Income Opportunities and Urban Employment in Ghana)**،قدم أملا جديدا لوكالات دولية تصارع دون نجاح لتنمية العالم الثالث، ويرتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة، تولد دخلا تساعد الفقير على العيش دون تهديد للغني، علاوة عن اقتناعها بأن أثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقرا، الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع غير الرسمي كجماعة مستهدفة **(As Target group)**، نظرا لما يحققه هذا الإجراء من تحولات كبيرة في الحياة كترقية العمالة، تطوير الانتاج، تحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد.

غير أن منظمة العمل الدولية كانت أول من نقح مصطلح " اللارسمية" في تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا عام (1972) والذي أقر بوجود قطاع هامشي وغير منظم من الاقتصاد الحضري، ينتج سلعا

ويخلق وظائفا ودخولا للفقراء، سمي منذ ذلك الحين بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنتظم، وهو قطاع منفصل و مستقل ذاتيا، وقد تم تعريفه بمقارنته بالقطاع الرسمي من خلال خصائص تميزه عنه، وقد زاد الاهتمام بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من طرف واضعي السياسة، بعد نشر مقال في جريدة الفينانشل أناليس(**Financial analyste journal**) عام 1977 حول اهتمام الصحافة الأمريكية في السبعينيات بهذا الموضوع و الذي جاء نتيجة الجد الذي بذله بيتر قوتمان(**Peter Guttmann**) في محاولة للوصول إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي بحيث تعد هذه المحاولة هي الشرارة الأولى للاهتمام السياسي و الأكاديمي لمناقشة هذا الموضوع و في هذه الفترة 1977 قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية ب 10% من الناتج القومي الاجمالي .

ويمكن القول أن دراسة الظاهرة من حيث الحجم والنمو والأسباب والآثار قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انطلق إلى كافة أنحاء العالم. (حمودة، 2011-2012،)

2.2 مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

يعتبر تعريف الاقتصاد الرسمي من الأمور المهمة، ذلك لأن هذا الأخير سيسهم بشكل كبير في تسهيل مهمة القياس، وكذا تحديد وسائل العلاج، وعموما فإن هناك عدة تعريفات للاقتصاد غير الرسمي، يمكن أن نجملها فيما يلي:

– هو مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله رسميا ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها، تعد مخالفة للقوانين السائدة في البلاد (زعلاني، ، ع 10،ديسمبر 2011،).

كما عرف أيضا بأنه

– تلك المشاريع التجارية الخاصة غير المنظمة بصورة قانونية وغير مسجلة وفقا لأي شكل من الأشكال المحددة للتشريع الوطني (أناندكروفر، صفحة 6)

كذلك عرف بأنه

– هو نشاط مواز يوجد على هامش النشاطات الرسمية ويعيش على إمكانياتها، بحيث لا تلتزم بقواعد التجارة الرسمية مثل استخراج السجل التجاري وإعلام مصالح الضريبة، ولا تحترم مكان التبادلات ولا الجودة ولا الأسعار الرسمية، وأحيانا تتعامل بأسعار غير مصرح بها (قاسيمي.، ،ط4،2011).

ومن التعاريف السابقة نلاحظ أن الاقتصاد غير الرسمي يعبر عن:

– مختلف الأنشطة غير المصرح بها لدى المصالح المختصة.

– جميع الأنشطة غير الشرعية وغير القانونية كتجارة الكحول والمخدرات وغيرها.

– كل الأنشطة التي لم تحتسب ولم تدرج ضمن الناتج القومي الإجمالي.

لذا وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي يقصد به"كل النشاطات الاقتصادية التي تحدث خارج مجال المؤسسات الرسمية، ولا تخضع للضرائب، ولا المراقبة، ولا تدخل ضمن الناتج القومي."

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ للاقتصاد غير الرسميّ Informal Economy مسميات أُخرى مثل: اقتصاد الظلّ أو الاقتصاد غير المنظّم أو الاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير القانوني، الاقتصاد السفلي، الاقتصاد التحتي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير الملاحظ أ وغير المرئي، الاقتصاد الثانوي، الاقتصاد المقابل، الاقتصاد السري، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي، إلى غير ذلك من المسميات التي تعبر عن حقيقة وخطورة هذه الظاهرة.

3.2 خصائص الاقتصاد غير الرسمي

هناك العديد من الخصائص التي يتصف بها الاقتصاد غير الرسمي، والتي تميزه عن الاقتصاد الرسمي، وتتمثل بشكل عام في الخصائص التالية:

❖ **عدم تنظيم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي**

فالاقتصاد غير الرسمي عادة ما يتسم بالتحرر من القيود القانونية والتنظيمية من حيث تنظيم العمل، ونمط الانتاج والتسويق وتشغيل مختلف فئات القوى العاملة بما في ذلك الأطفال، كما يتميز بغياب أو تدني الالتزام بقوانين التسجيل والضرائب والقوانين المنظمة للعمل.

❖ **سهولة الدخول لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي**

يتسم الاقتصاد غير الرسمي بسهولة الدخول في نشاطاته، لأن الدخول فيه لا يتطلب الكثير من الإمكانيات المادية والمهنية، وهذا ما يجعل منه سوقا تنافسية وليست محتكرة (حياة، ،2009-2010).

❖ **تدني مستوى العاملين في الاقتصاد غير الرسمي**

العاملون في الاقتصاد غير الرسمي يتصفون عادة بتدني مستوياتهم العلمية، إذ أنه لا يوجد أي دور للشهادات وإلى مستويات التعليم، وبالتالي لا يوجد ما يعيق التوظيف فيه، إذ يشمل جميع الطبقات من الشباب بغض النظر عن مستوياتهم العلمية (الجوراني، 2020).

❖ **تشغيل النساء والأطفال**

يشكل القطاع غير الرسمي ملاذا خصبا للتشغيل النساء والأحداث خاصة في قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والأعمال في المنازل.

❖ **كلفة فرصة العمل**

تختلف كلفة فرصة العمل الواحدة في القطاع غير الرسمي من بلد إلى آخر، ولكنها كثيرا ما تكون أقل من الكلفة المماثلة في القطاع المنظم (مؤيد.، -2006/7/13)

❖ **التمويل**

تتسم وحدات القطاع غير الرسمي في الغالب بقدرات مالية ضعيفة، فهي تعتمد على رأس مال صغير وأحيانا دون رأس مال وعدم القدرة على الاقتراض والاعتماد على الامكانيات الذاتية والجهد البشري (مؤيد.، -2006/7/13) .

❖ **الدخل المنخفض**

وهذا بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، حيث لا تفرض عليها ضرائب بسبب الدخل المنخفض، أو بسبب التهرب وعدم الإعلان الرسمي لهذه النشاطات (حمودة، 2011-2012،).

إلى جانب ما سبق يمكن أيضا إضافة الخصائص التنظيمية التالية (حمودة، 2011-2012،):

- سهولة العمل فيه فلا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات معقدة.
- صاحب العمل هو المدير ولا يوجد فصل بين الإدارة والملكية، كما يعتمد النمط العائلي في عمل الوحدات غير الرسمية.
- يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمل بدلا من رأس المال وأكثر مدخلاته مواد أولية محلية.
- أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة وتتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة.
- تتصف أغلب الوحدات بصغرها وفي حالات كثير يتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع.
- مهارات العاملين به يتم اكتسابها بالخبرة والممارسة.
- متنوع بطبيعة عمله ويصعب تصنيفه.

3. الاقتصاد غير الرسمي: أسبابه، وآثاره

سنحاول في هذه المحور أن نبين أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء ونمو هذه الظاهرة، هذا إلى جانب الوقوف على أهم الآثار المترتبة عنها، وذلك كما يلي:

1.3 أسباب الاقتصاد غير الرسمي

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى نشوء وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهذه الأسباب يمكن إيجازها فيما يلي:

➢ **ارتفاع مستوى الضرائب**

تعتبر الضرائب المرتفعة مسؤولة عن نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير في كثير من الدول، وهكذا فكلما كانت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر،

كلما تزايد الحافز لدى الأفراد والمشروعات نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، ويتوقف قرار المشاركة في هذا النوع من الاقتصاد للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب وكافة الجزاءات الأخرى، وبين الدخول الإضافية التي سوف يحققها من جراء التهرب من دفع الضرائب، وبناء على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب، ومن ثم العمل في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي.

وقد لوحظ أن نمو العبء الضريبي سواء كان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة يؤدي إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي، وهو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب، وهكذا يؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي، حيث لا يتم تسجيل هذه الأنشطة، وبالتالي لا تدفع الضرائب (بناصر، مارس 2013).

- **ضعف الخريجين من التعليم**

إن ضعف مخرجات التعليم يساهم بشكل كبر في توسع هذا النوع من الاقتصاد، حيث إن تزايد أعداد الخريجين غير المؤهلين يعني عدم توافقهم مع متطلبات سوق العمل في وظائف جيدة، ومن ثم يكونون على استعداد للعمل في أنشطة أقل كفاءة لا تتبع أطرا تنظيمية خاضعة لمراقبة السلطات (www.argaam.com., 2020)،

- **انخفاض مستوى الدخل**

يعد أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي خاصة مع الارتفاع المتزايد في المستوى العام للأسعار وتضخمها.

- **الأنظمة واللوائح الإدارية والقيود الحكومية**

تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمر من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل وممارسة أنشطة موازية (يحياوي، صفحة 293)

➢ **البطالة وعدم استقرار سوق العمل**

تعتبر البطالة وبلا شك من أهم الأسباب المؤدية إلى تفشي هذه الظاهرة، ذلك لأن العاطلين عن العمل يعتبرون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أرضا خصبة لتغطية وإشباع حاجياتهم المختلفة، وبالتالي فإن عدم استقرار سوق العمل سيسهم وبشكل كبير في دفع الكثير من البطالين إلى المشاركة وبقوة في هذا النوع من الاقتصاد.

➢ **تنامي عدد المؤسسات المصغرة والفردية**

تسهم المؤسسات المصغرة والفردية وحتى العائلية في نمو الاقتصاد غير الرسمي بنسبة لا يستهان بها في تفضيل تعاملاتها باستخدام النقود السائلة بدلا عن البنوك والنظم الائتمانية الأخرى، وبهذا يسهل التهرب الضريبي الذي يعكس واحدا من أوجه الاقتصاد غير الرسمي، ناهيك عن التبادل فيما بينها عن طرق المقايضة والهدايا والمساعدات المجانية بحكم العلاقات العائلية التي تربط بين الأفراد (زعلاني، ، ع 10،ديسمبر 2011،).

➢ **ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد**

فهذه النسبة الكبيرة المقتطعة تدفع بالكثير من الأفراد إلى البحث عن وظائف أخرى خفية أو غير رسمية للتهرب من دفع تلك الأموال (www.arabictrader.com، 2020)

➢ **ندرة السلع وسياسة الاستيراد**

تؤدي ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع الرسمية إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي. فالسلع الأساسية في الدول النامية عادة ما تباع بأسعار مدعمة مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا ما يشجع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية أو محاولة إنتاج هذه السلع في الخفاء للوفاء باحتياجات الطلب عليها، أما بخصوص سياسة الاستيراد التي تكون قائمة على الباب المفتوح للاستيراد، ضعف مراقبة تدفق السلع إلى السوق المحلية وعدم مراقبة المنافذ الحدودية، فهي تلعب دورا أساسيا في توسع الاقتصاد غير الرسمي (يحياوي، صفحة 94) .

2.3 آثار الاقتصاد غير الرسمي

للاقتصاد غير الرسمي وكغيره من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية آثار سلبية وأخرى إيجابية، وفيما يلي عرض لأهم هذه الآثار:

1-الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي

وتتمثل هذه الآثار بشكل عام فيما يلي:

أ-الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد غير الرسمي

- **فقدان حصيلة الضرائب**

إن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم، أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية.

- **تشوه المعلومات**

عندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي كبيرا فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستخفض، وتكون مؤشرات اقتصادية خاطئة، والقرارات الاقتصادية غير الصائبة. (يحياوي، صفحة 95)

- **سوء تخصيص الموارد اقتصاديا واجتماعيا**

وذلك بسبب اتجاه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، مما يترتب عليه انحطاط مستوى الأداء والكفاءة الاقتصاديين في النظام الاقتصادي (زعلاني، ، ع 10،ديسمبر 2011،، صفحة 210).

- **زيادة نفقات الدولة**

لا شك أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة نفقات حجم الإنفاق العام، وبالتالي زيادة في الموازانات، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى ضغوطات اقتصادية ستؤثر سلبا على العاملين في القطاع الرسمي (ملاك، 2010/2009،، صفحة 49)

– التأثير على الأسعار

إن ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار،أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيرا أسعارها في الاقتصاد غير الرسمي (علي، ،جويلية 2012، صفحة 143).

– وضع السياسة

تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي بوضوح على السياسة الاقتصادية، إذ أن تنامي هذا الأخير يؤدي إلى صعوبة التقدير الصحيح لحجم المتغيرات ذات الأهمية لواضع السياسة، لأنه من الصعب قياسه وهذا ما يخلف آثارا سلبية على تقدير معدل النمو بشكل صحيح، مما يؤدي إلى وضع وفقا لهذا المعدل سياسات تبدو أنها واضحة لكنها في الواقع قد تكون عكس ذلك .

فتشوه معدل البطالة الرسمي يلعب دورا سلبيا على السياسات الحكومية، لأنه إذا أدرج العاملون في القطاع غير الرسمي في فئة غير العاملين هذا ما سيدفع بالحكومات إلى اتباع سياسات توسعية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها الخاصة بهذا المجال في حين أن الواقع يكون عكس ذلك .

نفس الحال بالنسبة لتشوه معدل التضخم فمثلا إذا ارتبط الاقتصاد غير الرسمي بالأسواق السوداء للبضائع وكانت هناك ندرة في البضائع في السوق الرسمي هذا سيساعد على زيادة أسعارها في اقتصاد السوق السوداء، وفي هذه الحالة يكون مؤشر الأسعار الرسمي أدنى بكثير من مؤشرات الأسعار الحقيقة (ملاك، 2010/2009،، صفحة 50)

– التأثير على السياسة النقدية

إن معظم المعاملات في اقتصاد الظل كما هو معلوم تتم بالشكل النقدي المباشر، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات اقتصاد الظل ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وليصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وهو ما سيؤثر على فعالية السياسة النقدية، بسبب زيادة اعتماد التعاملات في مجال التستر التجاري على الأساس النقدي، والتي تشكل في حقيقتها احتياطيات البنوك والنقود السائلة المفترض أن تكون تحت تحكم وسيطرة السلطة النقدية (رمزي، 2019).

ب–الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد غير الرسمي

– الإضرار بذوي الدخول القارة وبروز أصحاب الدخول السرية الذين يطمحون في تشكيل طبقة اجتماعية تهدف إلى الوصول إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي في المجتمع، دون جهد أو تضحية، وهذه في الغالب ظاهرة خاصة بالبلدان النامية.

– تشويه البنية الاجتماعية القائمة بإدخال عادات سيئة وقواعد جديدة لم يألفها المجتمع وكابحة للتطور، كتعميق مجتمع الاستهلاك والعزوف عن الرشادة الاقتصادية في الإنفاق، والميل نحو الاستهلاك ألبذخي، والتباهي بكل ما هو فاخر وحب الظهور أمام الفئات الاجتماعية الأقل حظا في المجتمع.

– انتشار الفساد بكل معانيه وزيادة الجرائم الاقتصادية وغير الاقتصادية (زعلاني، ، ع 10،ديسمبر 2011،، صفحة 210)

2–الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي كما رأينا، إلا أنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات، ومصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة، وعموما يمكن تلخيص إيجابيات هذا الاقتصاد فيما يلي (حورية، 2014/2013، صفحة 75)

– إن قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي.

– القدرة على تقديم السلع والخدمات بأسعار أقل، وبالتالي تحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل.

– يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، وبالتالي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي لكي يصبح الاقتصاد في وضع أفضل.

– يترك فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار والنمو في ظل سوء التقنين الإداري الحكومي، والمبالغة في الضرائب والرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية القانونية.

– يحدث الاقتصاد غير الرسمي مناصب شغل جديدة، وبأجور مماثلة للأجور القانونية، وهذا راجع لاعتماده مصدر لاستمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة، وبالتالي يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي.

– يساعد الاقتصاد غير الرسمي في حل أزمة البطالة والتخفيف من حدتها في المجتمع، من خلال تأمين فرص عمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه الاقتصاد الرسمي.

– يساهم القطاع غير الرسمي في تأمين دخول إضافية للعمال.

– الاقتصاد غير الرسمي يلعب دور المهدئ الاجتماعي، سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

4. الحلول المقترحة للحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

يتفق معظم دارسي الاقتصاد غير الرسمي على أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية إذا ما تضاءل حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومن ثم فقد اقترحت عدة حلول وإجراءات للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في محاولة للقضاء عليه، أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجوده، ومن أهم هذه الحلول والإجراءات ما يلي:

– إصلاح بنية الدولة السياسية والتشريعية والإدارية أولا، قبل أن تحاسب أو تعاقب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي.

– وجوب شعور المواطنين، أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة تسد احتياجاتهم الحياتية، بحيث لا يضطرون للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلبا في الاقتصاد غر الرسمي (حورية، ،2014/2013، صفحة 114)

– إصلاح أو تعديل النظام الضريبي: وذلك عن طريق تخفيض معدلات الضريبة للمتعاملين الاقتصاديين، أو عن طريق ترشيد الإعفاءات الضريبية بصفة عامة والإعفاءات الجمركية بصفة خاصة، أو تشديد

العقوبات على التهرب الضريبي، مع زيادة الغرامات على الناشطين في هذا الاقتصاد، وعلى كل من يقوم بتوظيفهم. (حورية، ،2014/2013، صفحة 77 و ما بعدها)

– التعامل مع هذا القطاع بشكل شفاف وتسيير الإجراءات عليه وخفض تكلفها لمساعدته على التواجد من خلال كيان شرعي والعمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مستوى النزاهة بكل الوسائل المتاحة، لأن ذلك سيؤدي أيضا إلى تقليص النشاط على مستوى القطاع غير الرسمي (سمينة، ،نوفمبر 2014، صفحة 16)

– زيادة أعداد المراقبين والمفتشين في هذا المجال بما يسمح بتقليل كافة أسباب انتشار هذا النوع من الاقتصاد لتفعيل أنشطة الاقتصاد الرسمي الذي يحقق التنمية والرخاء لكافة المجتمعات (الرحمن، 2020).

– تسهيل الإجراءات الإدارية: وحتى يتم تنظيم العمل في إطاره الرسمي والقانوني لابد من تبسيط الإجراءات الإدارية ليتم متابعة جميع الأعمال التي يمكن أن تظهر أو الموجودة فعليا وغير المصرح بها، وهذا بلا شك سيقضي على جانب كبير من الأعمال غير المشروعة.

– تحسين الرواتب والأجور في الاقتصاد الرسمي: لابد من القيام بهذه الخطوة والتي تعتبر هي الأهم، فتحسين الدخل للعامل من ضروريات استقرار العمل، ففي كثير من الأحيان نجد زيادة كبيرة في الانتاج غير أن الأجر لا يرتفع، وهو ما يدفع البعض بالبحث عن عمل آخر بعيدا عن أعين الرقابة (يوسف، جوان2018، صفحة 52)

– إنشاء جمعيات تعاونية متخصصة دورها تقديم المساعدة والاستشارات في حل المشاكل التي يواجهها الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي، (كالباعة المتجولين، تجار الحقيبة، الميكانيكيين...)، لتدفعهم شيئا فشيئا إلى العمل في الاقتصاد الرسمي.

– تقديم تسهيلات في منح القروض وتخفيض الضمانات، مما يساعد على تنمية المشاريع خاصة الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سيفتح مجالا للقضاء على مشكلة البطالة، وبالتالي توظيف الكثير من الشباب البطال (قارة، ديسمبر 2009، صفحة 209)

– إنشاء حاضنات المشروعات التي تم إنشاؤها في بعض الدول كأمريكا والصين وماليزيا، وهذه الحاضنة عبارة عن مجمع توفره الدولة في مكان له رخصة لمدة زمنية محددة (3-5سنوات)، ويتم تجميع المشروعات الصغيرة فيه مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك المشروعات، ومن خلال هذه الحاضنة ستتم مساعدة الأعمال غير الرسمية على العمل بشكل رسمي إلى أن يخرج من هذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة، ويستطيع الانتقال إلى مكان خاص به (سمينة، ،نوفمبر 2014، صفحة 417)

– وضع خطط سنوية واقعية لكيفية تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي، والسهر على تطبيقها فأي سياسة تهدف إلى إدماج الانشطة الاقتصادية غير الرسمية بمجرد جرة قلم، في اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية وينمو ببطء ومكبل بالبيروقراطية، لن يكون لها سوى نتيجة واحدة هي مزيد من الإضعاف لهذه الأنشطة، وخفض قدرتها على خلق فرص العمل وتوليد الدخل.

أما فيما يخص الأنشطة غير المشروعة فلا بد من محاربتها بكل الوسائل وتوعية الأفراد بمخاطرها (حياة، ،2009-2010، صفحة 142)

5. الخاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن الاقتصاد غير الرسمي يعد ظاهرة من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت نفسها وبقوة على مستوى الساحة المحلية والدولية، وبغض النظر عن أسبابها المتعددة فهي تخلف العديد من الآثار السلبية التي تطغى على الآثار الإيجابية، وهو ما يستدعي البحث وبشكل سريع عن الحلول الناجعة والمناسبة للقضاء على هذه الظاهرة، أو على الأقل التخفيف من حدتها.

وعموما وتأسيسا على ما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج والاقتراحات تتمثل فيما يلي:

أولا: النتائج

– يعبر الاقتصاد غير الرسمي بشكل عام عن تلك الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، والتي تتم خارج الإطار الرسمي والقانوني، ولم تدخل ضمن حسابات الناتج القومي.

– يتميز الاقتصاد غير الرسمي بعدة خصائص من بينها: عدم تنظيم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، سهولة الدخول لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وتدني مستوى العاملين في هذا الاقتصاد.

– تتعدد الأسباب التي أدت إلى ظهور وتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وعلى رأس هذه الأسباب: ارتفاع مستوى الضرائب، انخفاض مستوى الدخل، هذا إلى جانب البطالة وعدم استقرار سوق العمل.

– إن الاقتصاد غير الرسمي وعلى الرغم من بعض الآثار الإيجابية التي تترتب عنه، فهناك العديد من الآثار السلبية التي يخلفها سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الاجتماعي.

– إن علاج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يقتضي تجسيد جملة من الوسائل والإجراءات الفورية تتمثل خاصة في إصلاح بنية الدولة السياسية والتشريعية والإدارية، وكذا إصلاح المنظومة الضريبية بكل أشكالها، هذا فضلا عن وضع خطط سنوية مناسبة لتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي.

ثانيا: الاقتراحات

كما تقترح الدراسة ما يلي:

– العمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد، هذا إلى جانب توفير العدالة الاجتماعية، ومكافحة كل صور الفساد داخل المجتمع.

– تشديد الرقابة على مختلف النشاطات التي يقوم بها الأفراد خاصة تلك الأنشطة المتعلقة بحركة السلع المستوردة.

– وجوب القيام بإصلاح شامل للنظام الضريبي بغرض تحسين أدائه وكفاءته ليتماشى وتطلعات جميع أفراد المجتمع.

– الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مواجهة الاقتصاد غير الرسمي.

– ضرورة توعية المجتمع بخطورة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وذلك من خلال كل المؤسسات الفاعلة في الدولة كالمسجد، الجامعة، الإعلام، دور الثقافة وغيرها.

6. قائمة المصادر والمراجع

، .(2020, 03 10) .www.argaam.com *ماهو الاقتصاد الخفي، وكيف يتحرك، وما أسبابه وآثاره؟ .*

.(2020, 04 12) .www.arabictrader.comظاهرة الاقتصاد الموازي وكيفية التعامل معها

الجوراني ,ع .ف .(2020, 04 20) .، .www.m.ahewar.org.،اقتصاد الظل الأسباب والآثار،.

الرحمن ,م .(2020, 03 14) .أسرار عالم الاقتصاد الخفي، .،.www.al-charq.com. أناندكروفر.. تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل انسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية،. مجلس حقوق الانسان،الجمعية العامة للأمم المتحدة،الدورة العشرون،البند3،ص:6.

بناصر ,ب .ج) .مارس .(2013ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي :مقاربة تحليلية، ص .134 :الجلفة :مجلة دفاتر اقتصادية مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة زيان عاشور -،ع.6

حورية ,ب) .، .(2013/2014،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-دراسة سوق الصرف الموازي-،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاريةص، 77و ما بعدها .جامعة وهران.

حياة ,ب) .، .(2009-2010الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاريةص .142: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

رشيدة حمودة. (2011-2012،). استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين تجربتي، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،-،2011-2012،ص18. الجزائر، مصر: جامعة فرحات عباس-سطيف.

رمزي ,ر .م .(2019) .مافيا اقتصاد الظل،دار التعليم الجامعي ، ط 1، ص .35 :الاسكندرية، مصر.

زعلاني ,م) .، ع 10،ديسمبر 2011، .(شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري)تأصيل المعنى -بحث في الأسباب والآثار(،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ص .2210كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة محمد خيضر بسكرة.

سمينة ,د .ب) .،نوفمبر .(2014انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة محمد خيضر بسكرة، ع3،ص .4417:بسكرة.

علي ,ب) .،جويلية .(2012، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري-دراسة قياسية تحليلية، مجلة الاستراتيجيات والتنمية، مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير ع3ص .143:جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

قارة ,م) .ديسمبر .(2009، التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي :تحليل و مقارنة بعض التجارب ، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة ،تصدر عن جامعة منتوري قسنطينة ، ع 32، ، ص .209:

قاسيمي ,.ن) .،ط4، .(2011دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل،ديوان المطبوعات الجامعية ص .76الجزائر،.

محمد مطيع مؤيد. (-2006/7/13). الاقتصاد غير المنظم من خلال أدبيات ومعايير العمل العربية، ورشة عمل حول دور النقابات في حماية حقوق العمال في إطار الاقتصاد غير المنظم، منظمة العمل العربية–مكتب العمل العربيص:10–. دمشق، سوريا.

ملاك ,ق2009/2010) .، .(إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر-مع عرض ومقارنة تجارب : المكسيك،تونس والسينغال-، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرص .550 جامعة منتوري قسنطينة.

يحياوي ,ن .الاقتصاد الموازي في الجزائر:الحجم والأسباب والنتائجمجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،مجلة علمية ص .995

يوسف ,ب .س) .جوان .(2018إشكالية العمل غير المنظم وسبل مواجهته-دراسة مقارنة-،مجلة دفاتر السياسة والقانون،مجلة جامعية محكمة في الحقوق والعلوم السياسية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع19،،ص.152: